

وزيرة التربية توقع اتفاقية شراكة وتعاون مع منظمة أندا العالم العربي ومؤسسة أندا تمويل السبت 20 جويلية 2024



في إطار تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أبرمت وزيرة التربية، الدكتورة سلوى العباسي، يوم الخميس 18 جويلية 2024، اتفاقية شراكة وتعاون مع منظمة أندا العالم العربي ومؤسسة أندا تمويل. حضر التوقيع السيدة أسماء بن حميدة، رئيسة الهيئة المديرية لمنظمة أندا العالم العربي، والسيد محمد زمندر، المدير العام لمؤسسة أندا تمويل.

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم جهود وزارة التربية في توفير بيئة مدرسية تعزز من قدرة التلاميذ على التعلم، تشجعهم على الانخراط في العملية التعليمية، وتحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة. تشمل الاتفاقية عددًا من البرامج والمشاريع التي تركز على تحسين الجوانب الأكاديمية والمادية في المدارس التونسية.

المشاريع المزمع تنفيذها

1. تعزيز التربية الاجتماعية والمالية

بموجب هذه الاتفاقية، تلتزم منظمة أندنا بتطوير برنامج "أفلاطون" للتربية الاجتماعية والمالية للتلاميذ، بهدف تعزيز الفكر الريادي والمواطنة لدى الناشئة. سيتم إنشاء نوادي "أفلاطون" في المدارس العمومية كجزء من أنشطة الحياة المدرسية، مع استمرار التجربة النموذجية لإدراج التربية الاجتماعية والمالية في المناهج التعليمية.

2. تأهيل وصيانة البنية التحتية للمؤسسات التربوية

ستساهم مؤسسة أندنا تمويل في تأهيل وصيانة المؤسسات التربوية بالتشاور والتنسيق مع وزارة التربية. سيتم تخصيص ميزانية خاصة لإعادة تهيئة وتأهيل عدد كبير من المدارس في كافة أنحاء الجمهورية، خاصة تلك التي تتواجد فيها نوادي "أفلاطون".

من المتوقع أن تسهم هذه الشراكة في تحسين جودة الحياة المدرسية، وتوفير بيئة تعليمية متكاملة تحفز التلاميذ على التفوق الأكاديمي والمشاركة الفعالة في المجتمع. من خلال تعزيز البنية التحتية وتطوير البرامج التعليمية، ستساهم الاتفاقية في تحقيق أهداف الوزارة المتمثلة في تحسين جودة التعليم والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة.

أكدت وزيرة التربية، الدكتورة سلى العباسي، أن هذه الاتفاقية تعكس التزام الوزارة بتعزيز التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع التعليمي. وأشارت إلى أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف.

تعتبر هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تعزيز جودة التعليم في تونس، وتمهد الطريق لمزيد من الشراكات المستقبلية التي تهدف إلى تطوير القطاع التعليمي وتحقيق التنمية الشاملة



